

## خطاب صاحب الجلالة بمناسبة عيد العرش المجيد

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 4 ذي القعدة 1418 الموافق 3 مارس 1998، خطاباً إلى الأمة بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين لاعتلاء جلالة عرش أسلافه المنعمين.  
وفي ما يلي نص الخطاب الملكي الشامي:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.  
شعبي العزيز،

تنوالت أعياد العرش التي تخلد فيها ذكرى من أعز ذكرياتك وأسناها وأحفلها بترسيم الوطنية وأغناها، فيزداد بتواليها عمقها في وجدانك وحضورها في ذاكرتك وترسيخها ضمن تقاليدك وتحفيزها لمشاعر ووطنيتك. ومثلما تنوالت الفصول فتزيد الشجرة الثابتة عمقا في الجذور وسموها الفروع وإيناعا للثمرات فكذلك تنوالت هذه الذكرى المجيدة فتزداد معها -شعبي العزيز- إنجازا لمضالك وتحقيقا لرغائبك وإضافة لمكاسبك، وأزداد من جهتي بتواليها تفانيا في خدمتك وسهرا على أمنك وطمانينتك وحدا على مصالحك وقيادة مسيرتك. فلا نظوي -أنت وأنا- صفحة سنة مليئة بالإنجازات والمكاسب إلا نشرنا أخرى متحفزين لملئها بما يحقق المزيد من تطلعاتك وطموحاتك.

لقد جرت عادتنا عند تخليد ذكرى اعتلائنا عرش أسلافنا الأساجد أن نجعلها مناسبة أثيرة نستحضر فيها أحوال الأمة مستخلصين العبرة مما حققته بلادنا خلال السنة الفارطة من بناء وتشيد وما واجهته من صعوبات

واشكالات وما خامرها من آمال وتطلعات. كما أنها فرصة سانحة نشوق فيها -شعبي العزيز- إلى إطلاعك على رؤيتنا لشؤون بلادنا والتفكير معا فيما ينبغي أن نشرع في إنجازه انطلاقا من تقييمنا لمواردنا وإمكاناتها، محددين في نفس الوقت موقفنا من التحولات العميقة التي تؤثر في محيطنا الجهوي والعالمي.

وكما تعلم -شعبي العزيز- فإننا منذ ولانا الله أمانة قيادتك ظللنا دائبين في خدمتك لا ندخر جهدا في سبيل تسريع خطاك في مضمار التقدم والارتقاء وتوسيع مجال حرياتك العامة والخاصة وإعلاء شأنك بين الأمم المنشبهة بالقيم الحضارية المرموقة في تقاليد الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل الدؤوب من منطلق مسؤولياتنا الكبرى كضامن لوحدة الترابية، غير متوانين في العمل على استكمالها.

وقد استضاع المغرب -ولله الحمد- بفضل تعبك وتجنحك وراء قيادتنا والتجاوب مع إرادتنا الثابتة أن يشارك خلال جيل واحد التخليف الذي كان يعثر خطاه وأن يستكمل مقومات تقدمه وتحقيق تطور ملموس كد وكيفا. إن الحيوية التي حبك الله بها -شعبي العزيز- والتي عرفت دائما كيف تستثمرها وبخاصة في مرحلة أشد اختبارا على أنك قادر على تحويل الصعوبات إلى محفزات للنجاح وكنت تدرك على الدوام أنه لا يمكنك الاعتماد على غير مواردك الذاتية من أجل التخفيف من ضغوط الظرفية غير الملائمة واحتواء مصاعب العجز المادي مهما كان مصدره كنت عرفت كيف تتأقلم في سلتقى الثورة التكنولوجية وعملة الاقتصاد مع متعطفات لا مندوحة من مواجهتها.

إن الاهتمام الذي ما فتئ يشغل بالنا ويشجذ عزيمتنا على مدى العقود الأربعة الماضية هو العمل على تحقيق تطور متوازن لبلادنا وذلك بتفعيل

جميع مجالات حياتنا من اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. وقد تمكننا معتمدين على ما يجمعنا وإياك من توائم روحي ورؤية واقعية متبصرة من أن نجيب المجتمع المغربي أي شكل من أشكال المخاطرة والمجازفة وذلك بقيادته نحو الهدف الذي توخيناه طورا بعد طور ومرحلة إثر مرحلة في سبيل تجديد كيانه كأمة معتزة بأصالتها مزودة بنظام من القيم المنفتحة على التجارب الأخرى والعناصر الوافدة التي من شأنها إغناء وصيغنا الوطني.

وانتاجا من لهذا المسلك القويم والاختيار الحكيم ما فتننا تأخذ بعين الاعتبار وعلى مدى هذه العقود النضال الحاصل في مجتمعنا المغربي ومتطلبات هذا التطور في سياق عالمي يجيش بمختلف التيارات والتحوليات المتدافعة الأمر الذي جعلنا ندأب على استشارتك وبخاصة عن طريق الاستفتاء - كلما تعلق الأمر بتعديل أو مراجعة دستورية تحريا للوقوف على رأيك واعتمادا على حسن اختيارك في كل شأن يتعلق بمصيرك. وهكذا تمكننا دونما توان ولا تسرع من أن نزود المغرب ببنيّة متكاملة من المؤسسات في جميع المستويات ابتداء من الجماعة وانتهاء بالبرلمان، مروراً بالإقليم والجهة فأصبح من الآن فصاعداً بإمكان كل المنتخبين أن يباشروا شؤون الجماعات والشؤون العامة التي خولوا التفويض في مباشرتها من لدن ناخبيهم.

إن المشروع الذي كنا نسعى إليه والمتبلور في ترسيخ اللامركزية وعدم التمرکز في إطار الجهوية من ناحية، وفي إشراك القوى الحية المنتجة في آليات التشريع من ناحية ثانية، وذلك من خلال إحداث غرفة ثانية للبرلمان هو المشروع الذي تحقق في نهاية المطاف على النحو الذي ترتضيه. وعلى مدى هذا المسير الحثيث، ظل الشركاء السياسيون من أحزاب ونقابات وسلطات عمومية متعارفين في جو من التراخي والحوار وبكل صدق وتفان من أجل اعتماد منظومة من النصوص من بينها القانونان التنظيميان

المتعلقان بانتخاب وتأليف غرفتي البرلمان ومذونة الانتخابات وقانون الجهة،  
فهذه النصوص التشريعية الجديدة فضلا عن كونها رصيدا ومرجعا للقانون  
العام المغربي، فإنها تشكل تجاوبا كليا مع المبادئ الأصلية للديموقراطية.  
وهكذا وطبقا لما توخيناه وقررناه معا تكون قد وفرنا إطارا جديدا  
يمكننا من تحقيق تطابق متكامل بين تعلقنا الثابت بأصالتنا من جهة وبين  
اختيارنا الوضيد للاندماج في المعاصرة من جهة أخرى. ولم يبق الآن أسام  
الطقات التي تتوقر عليها -شعبي العزيز- إلا أن تنطلق في خدمة بلدك  
وأنت كامل الثقة بالنفس وأن تدفع بها إلى الأمام بخطى حثيثة متجاوبا مع  
الواقع المؤرعي. وهذا الواقع وإن لم يستوعب كل طموحك الذي هو  
طموحي، فإنه كقبيل بأن يحقق كل ما يمكن تحقيقه لشعب اختار أن يتطور  
وفق وتيرة العصرية التي تلائمه متجنبيا دائما مزالق التهور والاندفاع من  
جهة ومفتاديا الانغلاق من جهة أخرى.

وهكذا يمكن لجميع قواك الحية منذ الآن وبدون استثناء، أن تتنافس بكل  
أهلية وجدارة في مجال استحقاق التناوب السياسي في إطار ملكية  
دستورية ضامنة للعدل والانصاف ساهرة على المصالح العليا للأمة.  
وكما سبق لنا أن أعلننا ذلك حين تنصيبنا للبرلمان الجديد، فقد قمنا  
بوحى من ضميرنا وما وصلنا إليه من يقين وفق ما يخوله إيانا الدستور  
باختيار وزير أول ليباشر تشكيل الحكومة الجديدة فحسبدا لرغبتنا في تحقيق  
التناوب السياسي الذي من شأنه أن يكون عنصرا مهما في تجديد صرحك  
الديموقراطي لأنه يتيح من جوهر نظامك الملكي الدستوري بحكم أن الملك يعلن  
على كل السلط والفئات والتيارات السياسية. وباعتبار الجائز على العرش  
أبا للجميع، حزية الأمة برمتها، فهو الذي يسهر على أن يكون الشباري

مفتوحا أمام جميع التيارات السياسية كي تتنافس بفضل التناوب لبلورة الاختيارات الكبرى التي يحددها المثال الأسمى للأمم.

ومن نافلة القول التذكير بأن هذا التناوب الذي وعدناك به والذي هو البيرة واقع ملموس ليس غاية في حد ذاته ولا ينبغي أن يكون كذلك لذا ننتظر من حكومتنا المقبلة أن تنكب على مهامها المنوطة بها بكل تفان ومثابرة وكذلك الشأن بالنسبة لما ننتظره من البرلمان ومن مجموع القوى الحية في وطننا العزيز، وهي قوى مدعوة لتعبئة ذاتها لرفع تحديات عالم يعرف تحولات عميقة من أجل كسب رهان النهوض الاقتصادي والتنموية الاجتماعية لهذا الوطن.

وفي هذا الاتجاه، ننتظر أيضا من الأحزاب السياسية كإطار للتعبئة بالدرجة الأولى تحمل رسالتها وتعاطي مسؤوليتها الدستورية، هذه المسؤولية التي لا تنحصر فقط في كونها تشيلية بل هي بالأساس مسؤولية تأطيرية، أي تكوين أنصارها تكويناً يؤهلهم لممارسة الحياة الديمقراطية في الاتجاه الذي يقوي أسس الاستقرار الاجتماعي والأصالة المغربية، ومن ثم يتعين أن تترك الديمقراطية المكان للبيداغوجية. وذلكم هو المسعى اللائق بالتخبة المغربية التي لا يخامرنا شك في أنها على استعداد للتباري بكل ما أوتيت من فطنة ومهارة لتكون أهلا للثقة والأمل الذين نعلقهما على قدرتها ومزهراتها.

#### شعبي العزيز

إن المغرب الذي أخذ بنظام ديمقراطي جد متقدم قد غدا مدرسة سياسية بالنسبة لشعوب أخرى تطمح إلى استكمال أليات بناء غدا أنضل. فالمؤسسات التي استكملتها اليوم تعتبر نموذجا يحتذى ولم تكن أي واحدة منها ثمرة الصدقة أو التسرع. فقد تحررنا أن يكون منهجنا في تحقيق

تطورك السياسي بمثابة تفاعل ذاتي مع أصالتك وتنمية جماعية بسودها الشماسك والتسامح والعمل في توافق وطمأنينة. ومن هذا المنطلق يمكن إدراك الدوافع التي كانت وراء منعنا لنظام الحزب الوحيد منذ الدستور الأول. ولماذا أتحنا لك - شعبي العزيز - منذ الوهلة الأولى ممارسة التعددية الحزبية ولماذا تابعنا معك التعاطي لببداغوجية سياسية بناءة أكثر من أي نهج آخر من أجل إقرار نظام التراخي والإشترك الجماعي في خلق ثقافة سياسية جديدة.

#### شعبي العزيز،

إذا كانت السنة التي ودعناها قد تميزت بما قد هيمن عليها من مناقشات انتخابية، فإنها قد امتازت أيضا بمواصلة عملية الإصلاح والإنجاز في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي حيث تم اتخاذ ما يلزم من التدابير لجعل الاقتصاد المغربي يتابع مسيرته بخطى حثيثة تائشة. وهو ما يسر تحقيق عدة نتائج منها احتواء عجز الميزانية في النطاق الملائم وترسيخ التوازنات الداخلية والخارجية والتنامي الإيجابي للتجارة الخارجية وتراجع البطالة في المجال الحضري والارتفاع المنجلي للاستثمارات الخارجية. كما أن المدبونية الخارجية التي بدأت في التدني صارت تحظى بتدبير أقوى من شأنه أن يمكن من مواجهتها بحزم وفعالية.

وبما أن تجربة تحويل جزء آخر من الدينون إلى استثمارات خاصة قد تم تجديدها مع كل من فرنسا وإسبانيا، فإننا ندعو حكومتنا أن تضاعف الجهود في نفس الاتجاه لحمل شركائنا التقليديين على مسايرة هذه التجربة. ومن جهة أخرى فقد انطلق في آخر السنة القارطة برنامج تهيئة المناولة المغربية، وهو البرنامج الذي يهدف بالأساس إلى تحسين الإطار المؤسسي وتقوية البنيات التحتية وتنمية الموارد البشرية وإعناش الشغل

والصادرات والجودة. وإنما ننتظر في هذا الصدد من الشركاء الثلاثة الذين يعود إليهم أمر هذا التأهيل، ونعني المقاولات والأبنك والسلطات العمومية أن يتحمل كل منهم مسؤوليته بحزم وعزم. فعلى المقاولات أن تبذل جهداً أقرى لتحقيق إنتاج أوفر جودة وأتملها وعليها أيضاً أن نحرص على شفافية حساباتها وأن تنفتح على المساهمة لتحسين رأسائها. كما أن على الأبنك من جهتها أن تأخذ بعين الاعتبار المعدل الحقيقي للفائدة الناجم عن التحكم في التضخم المالي ليعود هذا التحكم أيضاً بالآثر الحميد على الاستثمار ويساهم في تثبيت النمو وإنعاش الشغل.

وعلى المغرب لكي يندمج اندماجاً مجدياً في الاقتصاد الدولي أن يعتمد في استراتيجيته التنموية على الآليات الحديثة التي تمكن من إعادة انتشار الأموال وأن يطورها كي يستعين بها على اجتناء الأذخار الداخلي واستجلاب رؤوس الأموال الأجنبية، بيد أنه من اللازم الحرص على أن توجه الموارد الخارجية إلى الاستثمار المنتج لا إلى أسواق المضاربة، ذلكم أنه إذا كانت الإعانة المشروطة قد هددت في الماضي الاستقلال السياسي للدول، فإن دفع الأموال من أجل المضاربة قد يهدد اليوم وجودها، إنما هنا أمام ظاهرة تخيف الجميع وطال ما يتم توائق دولي حولها، فإن علينا أن نحرس من آثارها حتى لا تفاجأ بما لا يرضي، على أن المغرب لو طيد العزم على متابعة الجهد من أجل تحسين استقبال الشركاء الأجانب، وهو سعيد بما برهنوا عليه تجاهه من ثقة في السنة الماضية باستثمارهم لأكثر من مليار دولار.

شعبي العزيز،

إنه باستمرار الرعاية الربانية لنا وتوالي نعمها علينا، سيكون الموسم انطلاحي المجيد -بحول الله- موسماً جيد الأثر على معدل النمو للناتج الداخلي الخام الذي لا يزال وهين التقلبات المناخية. ولتخفيف وطأة هذه

التقنيات على فئة الفلاحين التي ما فتئنا نشمليها بكامل عطفنا وحبنا حرصنا على معالجة ما أَلَم بها من خيبة وضيق خلال السنة الماضية. وهكذا قررنا أن نتخذ الإجراءات الملزمة لحل معضلة المدبونية التي تشغل كاهل فئات واسعة منها وأن يتم بحث التوجه الذي يجب إعطاؤه للنسبة الفلاحية. وقد أدت هذه الإجراءات إلى تدعيم التناخرات من القروض المستحقة للصندوق الوطني للقروض الفلاحي بالنسبة لما يفوق ربع مليون من الفلاحين حتى يتمكنوا من الاقتراض مجددا.

كما أن بحث التوجه الفلاحي أسفر بدوره عن وضع مشروع أولي لقانون يرمي إلى ضمان الأمن الغذائي للبلاد واستقرار الدخل بالنسبة للفلاحين وتقوية الإنتاجية والتنافسية للمنتوج الفلاحي والحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل استدامتها. وإتينا لنتظر من حكومتنا أن تتخذ ما يلزم من التدابير لترجمة هذا التوجه على أرض الواقع.

ومن جهة أخرى، فإننا عازمون على التصدي لكل عوامل الاختلال التي قد تقف حجرة عثرة في سبيل تقدم المجتمع المغربي نحو الارتقاء. لذا، فإننا مصممون على إصلاح وتقويم الإدارة حتى تنهض بدورها كجهاز في خدمة الصالح العام ملتزمة بسبيل الحزم والترشيد إنها مطالبة في متاح ترجع الكلمة الفصل فيه للإنتاجية أن تكون في أن واحد أقل تكلفة وأقوى مردودية، كما أننا نهدف إلى إصلاح جهازنا القضائي لتمكينه من القيام بدوره كعامل أساسي يساهم في تعميق الديمقراطية في المجتمع المغربي وتقوية تماسكه وتطهير المناخ الاقتصادي، لذا يجب أن يكون هذا الجهاز قادرا على مساهمة التحولات الجارية متشبها تشبها متينا بقيم النزاهة والاستقلال الذي ضمناها له دستوريا.

وانطلاقا من وعينا بما يتطلبه الاقتصاد المفتوح، فإننا لن نذخر جهدا



كما يصبح اقتصادنا ضمن الإطار الشمولي السائد اقتصادا أقوى منافسة، أقوى إنتاجية. بيد أن طموحنا في هذا المجال لن يقف عند تقوية الاقتصاد الإنتاجي وحده بل سيهدف في نفس الوقت وبالأساس إلى إقامة نموذج للتنمية يكون عاملا من عوامل التماسك الاجتماعي وحافزا من حوافز التضامن ووازعا للتوزيع العادل لثمار النمو ووسيلة للحد من الفوارق وسيلا للمحافظة على سلامة المحيط الذي نعيش فيه.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، فإننا نسعى من وراء استراتيجيتنا إلى التحكم فيما يعانيه الواقع المغربي من الظواهر السلبية للفوارق الاجتماعية، أعني بذلك التكاثر السكاني والهجرة القروية وتمرکز الإنجازات الاقتصادية بالساحل الأطلسي. هذا التمرکز الذي ما فتئ حتى الآن يولي ظهره للجهات الأخرى وعليه فإننا سنحرص على أن تتمكن كل جهة من جهات المملكة سواء بالشمال أو بالجنوب من أن تصبح مستقطبة للتنمية، مؤهلة لاستقبال النشاطات المنتجة الموفرة لفرص الشغل. وبذلك ستمكن من فك العزلة عن البوادي والتوصل إلى التوازن السكاني وتقوية قدرة العنصر القروي على مقاومة التقلبات المناخية.

واننا لنتنظر من حكومتنا المقبلة أن تتخذ في المجال الاجتماعي تدابير فعالة ترمي إلى استمرار وتوسيع وتعميق سياسة توجيه الموارد ومنها الاعتمادات المرسدة في صندوق الموازنة للفئات التي تحتاج إليها حرصا منا على أن يزول ما تقوم به الدولة من مجهودات إلى المستهدفين الأحق بها. غير أن الدولة والحالة على ما هي عليه لن يكون بإمكانها القضاء على جميع أنواع العجز الاجتماعي إلا بالاعتماد على المساهمة المتحمسة للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. وفي هذا السياق نسجل بارتياح نزوع هؤلاء الفاعلين إلى تطبيق مبدأ الشراكة، سواء بين الجماعات المحلية

والوزارات المختصة، أو بين هذه الوزارات وبعض مكونات المجتمع المدني. وإن المجال المتنوع أمام هذا النوع من التعاون لمجال واسع جدا حيث يمكن أن يشمل إنجاز البنيات الأساسية والمشاريع الترويجية والثقافية والاجتماعية. وما الاتفاقات التي تم إبرامها بين الوزارة المعنية والجماعات المحلية لإنشاء فضاءات مجهزة للمقاولات وتلك التي بمقتضاها ستشارك منظمات غير حكومية في عمليات محور الأمية إلا أقوى دليل على ما للسلطتين من استعداد كبير لخدمة الصالح العام.

لذلك ونجاوبا مع هذه الرغبة المحمودة التي تهيم على نفوس رعايانا الأوفياء وحشا منا لتزوعهم الطبعي على تطاقر الجهود لتحقيق الرفاه للجميع أدركنا أنه آن الآوان لإقامة نوع جديد من التعاون بالاعتماد على إحدى الركائز الإسلامية للتضامن الاجتماعي ألا وهي الزكاة، الركن الثالث من أركان الإسلام.

ولست في حاجة شعبي العزيز، إلى تذكيرك بأن أعمال الخير بالنسبة للإسلام تنطلق من واجب روح التكافل، فهي أعمال ذات وظيفة اجتماعية عظمى هدفها التخفيف من المعاناة وإغاثة المحتاجين وتحسين أحوال ذوي الخاصة والتقليص من الفوارق الاجتماعية.

ولست في حاجة أيضا إلى تذكيرك بأنه ما من إنتاج أو ثمن إلا لهما بعد ديني وحضاري بالنسبة للمسلم. فالقرآن الكريم يقرر أن الثروة لا تطلب لتكس أو تكنز ولكن لينتفع منها المجتمع كله.

ومن نفس المنطلق يجدر بنا أن نذكر أيضا بأن العمل لم يكن يعتبر مجرد سعي لتحقيق مكسب مادي وحسب وإنما كان ينظر إليه كذلك على أنه فيئة اجتماعية تسمح للمواطن بأن يلعب الدور الذي يرفع من شأنه وسط بيئته. لذا لم نفتأ نولي إنعاش الشغل الأولوية المطلقة. وقد مكنت التدابير

المتخذة أخيراً طبقاً لتعليماتنا من تخصيص ألفين وخمسمائة منصب مالي لفائدة الشباب الحائزين على دبلوم السلك الثالث. وبمراعاة ذلك وفضلاً عن التكوين المهني المتناوب، فإن برنامجاً خاصاً يطبق على مدى أربع سنوات قد تم البدء في إنجازه لتيسير التحاق عشرين ألفاً من الشباب بالمقاولات سنوياً. أما ما يتعلق بالتشغيل في الوسط القروي فقد تم إعداد برنامج جد مشجع لإدماج خريجي المدارس الفلاحية في الحياة العملية. وهكذا سيتمكن هؤلاء الشباب من اقتناء وإعداد وتجهيز الأراضي الفلاحية التي يقع عليها اختيارهم وذلك عن طريق دعم مالي ملائم وقابل للتكلفة. كما أن مضاعفة الجهد لصالح السكن الاجتماعي ستؤدي إلى اتخاذ تدابير جديدة لتشجيع المبادرة من لدن العائلات والمثقفين العقاريين حتى يتيسر لهذا القطاع أن يقلص ما لحق به من عجز، الأمر الذي سيعترب عليه أيضاً خلق العديد من فرص الشغل.

ومهما يكون المجهود الذي يبذل في هذا المجال، فإنه سيظل ناقصاً إذا لم يدعمه تكوين جيد للشباب يؤهلهم للاعتماد على أنفسهم قبل كل شيء. ومن ثم كان انشغالنا الكبير بضرورة إصلاح نظام التعليم الذي لم يعد يساير متطلبات العصر. ومن الآن فصاعداً يجب أن تصبح إشكالية التشغيل وحاجيات سوق العمل متدرجة في صلب سياسات التربية والتكوين وذلك على مستوى الطورين الثانوي والعالي. لقد أصبح من الواجب تكوين المتعلم ابتداءً من السلك الأساسي، التكوين الذي يؤهله للتمرس بالتقنيات والمهن التي تعدد للحياة العملية دون إغفال تلقينه في نفس الوقت مبادئ المسؤولية والقيم الأخلاقية والوطنية التي تهيئ له لتصبح مواظاً متشبعاً بقيم أمته متحلياً بفضائلها وأعيانها من حقوق وما عليه من واجبات. ولهذا أصبح من الضروري القيام بمجهود جماعي في إطار المجلس الأعلى للتعليم،

هذه المؤسسة الدستورية التي سنعمل على تفعيلها بعد أن نتوصل باستنتاجات اللجنة المختصة التي ستكونها عما قريب. ومن جهة أخرى أصبح من الضروري إذا ما أردنا أن نقوم بعمل جاد وهادف ومتناسق في مجال الانعاش الاقتصادي والاجتماعي أن نحدد اختبارات المغرب وأولوياته. وهذا ما جعلنا نعلن عن نيتنا باستئناف العمل بالتخطيط في صيغة جديدة من شأنها أن تنسق أعمال كل الفاعلين لتوجيه نشاطهم وجهة متكاملة. شعبي العزيز.

في خضم هذه الانشغالات آنفة الذكر لم يتوان المغرب في تأكيد تشبثه بقواعد القانون الدولي ومقتضات التعاون المتعدد الأطراف كخيار طوعي واقتناع راسخ عمادهما 'ثنا عشر قرنا من التقاليد التي جعلت مملكتنا ملتقى للتوافقات المثمرة.

إن تشبثنا بالشرعية الدولية ينبع أيضا من أملنا في كون القانون سينتهي آجلا أو عاجلا إلى فرض نفسه على ضمائر كل المتعنتين. وقد رعبنا هذا الأمل الذي كررنا له جهودنا وجعلنا منه قوام عملنا الدؤوب لصالح السلم والأمن العالميين. بيد أن منطقة الشرق الأوسط للألم الشديد لا تزال تشهد انهيار الأمل الذي انبثق من 'تفاهات' 'أوسلو' بالنسبة لهذه المنطقة وذلك بفعل إصرار الحكومة الإسرائيلية على انتنكر لكل ما أخذته على نفسها من التزامات وتماذ بها في غطرسة من شأنها تعريض مواطنيها وكل شعوب المنطقة لتوترات خطيرة. فلا المرونة الحميدة التي أبدتها السلطة الفلسطينية تحت قيادة أخينا الرئيس ياسر عرفات للدفع بعملية السلم ولا نداءات الأمم الصديقة في الاتحاد الأوروبي ولا العمل الدؤوب للولايات

المتحدة الأمريكية، لا هذا ولا ذاك قد نال من سياسة التعتت التي تنهجها الحكومة الإسرائيلية. وإنما لعل يقين من أن هذه السياسة ستبلغ نهايتها أجلاً أو عاجلاً وأنها بدل أن تخدم المصالح الحقيقية للشعب الإسرائيلي، فإنها لا تعمل إلا على التأخير المتذر بالخاطر لاستحقاق مقدور لا محالة في المجرى الثابت للتاريخ.

وعلى صعيد آخر، فإننا سنظل حريصين أشد الحرص على تشجيع كل المبادرات التي تتحو متحى توسيع التعاون بين أمم منطقة شرقي وجنوبي البحر الأبيض المتوسط. وإنما لجد مسرورين للبادرات المتخذة مؤخرًا والرامية إلى تمكين الأمة العربية من تشكيل منطقة واسعة للتبادل الحر. وحرصاً منا على بلورة هذا الاقتناع في واقع ملموس فقد سعدنا باستقبال عدة رؤساء دول وحكومات لدول عربية تقيقة وترأسنا مع شقيقنا الرئيس محمد حسني مبارك أشغال اللجنة العليا المغربية المصرية، كما انعقدت لنفس الغاية - على مستوى الوزراء الأول - اللجنة الكبرى المغربية - الليبية. وبموازاة ذلك فقد سهرنا على تعميق وتوسيع تعاوننا من الاتحاد الأوربي الذي تربطه ببلادنا اتفاقية شراكة منذ فبراير 1996. وفي هذا الإطار سعدنا خاصة باستقبال كل من رئيس الجمهورية الإيطالية ورئيس الجمهورية البرتغالية، كما حل ببلادنا في زيارة عمل الوزراء الأول لكل من اسبانيا والبرتغال وفرنسا وكذا رئيس البنك الأوربي للاستثمار.

وقد كان بلدنا حريصاً في هذا السياق من المشاورات. على تحقيق أقصى ما يمكن من الاستفادة من علاقاته الطيبة بدول الشمال، كما اغتنم كل الفرص للدفاع عن مشاريعه، سواء أكان ذلك في إطار العلاقات الثنائية

أوعلى صعيد المتابعة مع اللجنة الأوروبية أوفي نطاق تتبع مسلسل  
برشلونة.

وبما أن بلدنا ظل مرتبطاً على الدوام بجيرانه في الجنوب بروابط  
الصداقة والأخوة والتعاون، فقد شهدت السنة المنصرمة تكثيفاً في المشاورات  
واللقاءات الأخوية مع عدة رؤساء دول وحكومات إفريقية، حيث سعدنا  
 باستقبال أصحاب الفخامة: السيد الحاج عمر بونغور رئيس جمهورية  
الغابون، والسيد نيلسون مانديلا رئيس جمهورية جنوب إفريقيا، والسيد  
إدريس ديبي رئيس جمهورية تشاد، والسيد تشارلز تاييلور، رئيس جمهورية  
ليبيريا، والسيد دونيس ساسو نغيسو رئيس جمهورية الكونغو. وخلال نفس  
السنة عرفت مبادلاتنا التجارية مع هذه المنطقة زيادة قدرها خمسون بالمائة،  
مشكلة بذلك تحولا ذا دلالة خاصة في تعاوننا مع هذه المنطقة التي تشدنا  
إليها وشائج تاريخية من التعاطف والتضامن.

#### شعبي العزيز،

إننا مع اهتمامنا الدائب بشؤون تسميتك وإعلاء شأنك بين الأمم فقد  
ظللنا بحكم مسؤوليتنا التاريخية والدستورية ساهرين على ضمان حوزة  
وطنك واستكمال وحدته الترابية بالطرق السلمية انطلاقاً من تشبثنا الراسخ  
بالشرعية الدولية. وهذا الخيار هو الذي جعلنا نقبل إجراء استفتاء تأكيد  
في أقاليمنا الجنوبية لإنهاء مشكل مفتعل هدفه الجبلولة دون استكمال  
المغرب لوحدة الترابية.

ولا يخامر الشك كل ذي بصيرة في حسن ما آل هذه الاستشارة التي  
ستشكل فرصة لتأكيد الببعة التاريخية التي تربط سكان هذه الأقاليم  
بعرشنا.

ويمكننا أن نؤكد لكل رعاياك الأوفياء ضحايا الابتعاد القسري أنهم  
سيتمكنون قريباً من العودة إلى الحفنة الدافئة والحنون لوطنهم الأم.  
وفي هذا الصدد، فإننا سنحرص على ألا يحرم أي واحد من أبنائنا  
وبنائنا المحذرين من الأقاليم الجنوبية المتنازع فيها أحد معايير تحديد الهوية  
الموضوعة من قبل الأمم المتحدة من حقه المشروع في التسجيل في لوائح  
الإحصاء. وإن إطار مدونة السلوك الخاص بالعمليات الجارية ليلزم جميع  
الأطراف بعدم افتعال أي عراقيل من شأنها الحيلولة دون الأعمال النزيهة  
لتلك المعايير.

#### شعبي العزيز،

إن بلدك المغرب كما قلت لك دائماً شجرة كريمة مليئة بالحياة متينة  
البنيان وراقة الظلال وهو ما فتىّ ببهار الجميع بقدرته على التكيف مع أي  
ظرفية صعبة وليس لديه ما يخشاه على هويته الرطبة في عالم يزداد  
تفككه كل يوم وتضيع فيه الخصوصيات. فقد وهب الله شعباً موحداً وقيماً  
راسخة ومناخاً أفضل يستجيب لخصائصه وتطلعاته.

إن التقدم المذهل للتكنولوجيا قد أدخل العالم في مرحلة ثورية مكثفة  
يطلبها التعقد والتسارع وصعوبة التوقع. فكل إعطيات تخضع في عالم  
اليوم للتغيير بما في ذلك الاقتناعات الراسخة وأنماط النمط لدرجة أن  
عملية صنع القرار ضمن وضعيات مستجدة صارت جد صعبة إن لم نقل  
ممتعة ضمن محيط مطبوع يتصدع الأنماط المعتادة للضغط. بيد أن كل هذه  
التحولات لا يمكن أن ننسى أن المغرب ذو عراقة في التاريخ وأن أمته  
الوسط مطبوعة بالاعتدال، وافة الشفة بالنفس مؤمنة بمؤهلاتها الذاتية

وبقدرتها على حسن استعمال قاعدة الحوار والتوافق التي استوعبت كامل فضائلها، هذه الفضائل التي تلقيناها بالممارسة والقوة المثلى عن والدنا المنعم جلالة المغفور له محمد الخامس -طيب الله ثراه- ففي مدرسته المجاهدة تربيتم وأخلاقياته النبيلة تحلينا وبحكمته وعلى نهجه سرنا فجعلنا من مسيرة التحرر والوحدة والارتقاء التي شرعها لشعبه مسيرة متواصلة تتجدد أهدافها وتزداد مكاسيها وتتوالى انتصاراتها. قاله ندعو دعوة المنيبين الخاشعين أن يشيخه على ما قدمه لشعبه الثواب المأمول لعباده المخلصين وأن يقعده مقعد صدق مع التبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

وبهذه المناسبة ننوه كل التتويه بقواتنا المسلحة الملكية وقوات الدرك والأمن والقوات المساعدة المربطة في ثغورنا الصحراوية القائمة بواجبها في السهر على أمنها وطنائين رعايانا بين أرجائها، فإنها جديرة بهذا التتويه حرية بالاشادة على رياضة جأشها وانضباطها ووفائها للمقدسات التي أقسمت على الولاء لها والتفاني في الدفاع عنها.

ولا يقوتنا في هذا المقام أن نتذكر مواقف البطولة والاستشهاد التي وقفها رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا. فنقف خاشعين أمام أرواح شهدائنا الأبرار الذين كتبوا بدمهم في سبيل هذا الوطن الغالي صفحات المكرمات والفخار وضحووا بكل غال ونفيس لكي يظل وطنك -شعبي العزيز- بلد الحرية والأحرار، منبوتا مكانه اللائق به بين الدول ذات العزة والهيبة والوقار.

اللهم إنك تعلم أنني ما أذخرت جهدا في سبيل إسعاد شعبي والرفي



به في مراقبي التقدم الذي يتطلع إليه، ولا غفوت عن واجب من واجباتي في  
حياطته بالأمن والطمانية، ولا توانيت في تحقيق رغائبه وإنجاز مطالبه ولا  
في الحذب على بعيدة وقريبه مقيمه وتنازحه ولا وهنت عزيمتي وإرادتي في  
مواصلة هذا المسعى وتحقيق هذا المرجى. راجعل اللهم الأواصر التي تشدني  
إلى شعبي عروة وثقى وسياجاً محكماً لا يطرده ومن ولا يعلوه مرتنى.  
محققاً لإسعاده وإرتقائه صادق مسعاه مسدداً على نهج الحق في خدمته  
كل خطاي أخذاً بيدي لتحقيق ما ترضاه لديني ودنباي متقبلاً بفضلك  
خالص دتائي ونجواي. " أن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا  
بأنه عليه توكلت وإليه أنيب "

صلّى الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.